

عن دقة الأرقام ومراوغاتها!

سليمان عبد المنعم

للأرقام أهميتها وجدلها وأيضاً خطورتها، ولها تأثير يفوق أحياناً أي حجة نظرية أخرى. ومن هنا المقولة الشائعة إن الأرقام لا تكذب. وبرغم ذلك تبقى الأرقام حمالة أوجه ليس فقط لأنه يمكن تطويعها لإثبات دلالة معينة بحسب المنظور الذي نرى الرقم من خلاله، ولكن أيضاً لأن دلالة الرقم قد تتغير من حال إلى حال إذا تمت مقارنته بأرقام أخرى تتعلق بالظاهرة نفسها محل الرقم أو الإحصائية. لأهل التخصص في علم الإحصاء والأرقام كلام كثير يُقال في هذا الخصوص وشروط صارمة يجب توافرها لكي يكتسب الإحصاء مصداقيته مثل شرط كفاية العدد والتمثيل الجيد للعينة وغير ذلك من شروط. ولهذا يجب رؤية الأرقام ليس باعتبارها معطى حسابياً أو إحصائياً فقط لكن بوصفها أحد أدوات البحث العلمي بل والفكري عموماً. وهو أمر صحي ومطلوب يثري النقاش العام حول واحدة من قضايا المجتمع بل المصيرية الهامة.



دقيق وتحليل للقضايا التي تُصنّف بالفساد (كالرشوة والاستيلاء على المال العام والترجح الوظيفي واستغلال النفوذ وغيره) من خلال أجهزة إنفاذ القانون المختلفة أم يقتصر الأمر على ما يُنشر في وسائل الإعلام أم أن الأمر يتعلق باستطلاع رأي يتضمن تقييماً من وجهة نظر الأشخاص المستطلع رأيهم؟ يصف تقرير الشفافية نفسه بأنه تقرير لمؤشر مدركات الفساد Corruption perceptions index ثم نجد أنفسنا أمام تعريف تتبناه منظمة الشفافية الدولية نفسها بأنه مؤشر انتشار الفساد في القطاع العام وفقاً للخبراء ورجال الأعمال.

الانطباع العام السائد لدى الكثيرين عن الظاهرة متوافق على نحو ما مع ما يتضمنه التقرير، لكن يظل ضرورياً التعرف بدقة على منهجية عمل التقرير ومدى صوابها العلمي حتى يسوغ لنا القول بأن (الانطباعات) توافق (الحقائق). فعلى سبيل المثال هل يعني استبعاد الفساد في القطاع الخاص توجهاً ما أيديولوجياً من منظمة الشفافية الدولية؟ وهل تكتمل الصورة العامة عن الفساد في دولة معينة بدون رصد وقياس هذا الشكل من أشكال الفساد لا سيما في ظل واقع أن دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يتجاوز في الوقت الحاضر دور القطاع العام في معظم دول العالم؟ وماذا أيضاً عن ممارسات تلجأ إليها كبرى الشركات في الدول الصناعية المتقدمة للفوز بمنقصات في دول العالم الثالث من خلال دفع عمولات كانت مقننة قانوناً حتى وقت قريب مضى إذ كانت تُخصم من الأوعية الضريبية لهذه الشركات. كل هذا لا يظهر في التقرير، وقد كان يمكن فيما لو تم قياسه أن تتغير أرقام وتصنيفات.

خلاصة القول إن الإحصاءات والأرقام تبدد لنا ظلاماً معرفياً ما كنا بدونها نرى شيئاً وسط عتمته، لكن قراءتها وتفسيرها ما زال يطرح الكثير من التساؤلات.



بالشباب. كما أن نسبة النساء الأميات تبلغ 62% من إجمالي الأميين. على صعيد آخر فإن التقرير الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية يثير كعادته منذ إصداره الأول في عام 1995 العديد من الملاحظات والتساؤلات والدلالات. وكلها مستويات متداخلة فيما بينها جديرة بالتأمل والبحث لا غنى عنها لفهم هذا التقرير الذي لا يخلو تصنيفه السنوي لدول العالم من الإثارة وأحياناً الدهشة ولهذا ينتظره البعض بكثير من الترقب!

أول ملاحظة واجبة تتعلق بكيفية إعداد هذا التقرير، وهل تستحق نتائج هذه الدرجة من الموثوقية التي يحظى بها لدى الكثيرين؟ هنا قد لا يملك المرء إجابة بالإيجاب أو النفي لكننا بالمقابل نملك رصد عدد من الحقائق التي ربما تسهم في تسليط الضوء على الإجابة المنشودة. فالتقرير له منهجية عمل تعتمد على مجموعة من الاستطلاعات تصفها منظمة الشفافية الدولية بأنها تمثلت في تقرير هذا العام في 13 استطلاعاً للرأي أعدها مجموعة من الخبراء. نحن لا نعرف على وجه التحديد ما إذا كانت الأرقام التي يتضمنها التقرير عن 180 دولة في العالم هي نتاج رصد

يجب الحذر لأن الأرقام الإجمالية وحدها تبقى قاصرة ما لم يتم تحليلها وتفسيرها على ضوء العديد من العناصر النوعية الأخرى.

تزداد إشكالية الرقم تعقيداً حين يتعلق بظواهر يتم قياسها بناء على مجرد مدركات أو استبيانات أو تغطيات إعلامية كما في مؤشر الشفافية أو مكافحة الفساد الذي يردده الناس كما لو كان معطى حسابياً محدداً مع أنه أقرب إلى الانطباع أو التصور الإدراكي. كذلك الأمر فيما يتعلق بأحد أشهر المؤشرات وهو مؤشر الأمية أو القرائية. فهناك الكثير من التقديرات المتفاوتة لنسبة الأمية في مصر نجدها في تقارير البنك الدولي واليونسكو وتقرير التنمية البشرية، معظم هذه الأرقام يبدو متفاوتاً، قد لا يكون التفاوت شاسعاً لكنه يبقى تفاوتاً في كافة الأحوال. فالرقم الخاص بنسبة الأمية القرائية في مصر كما هو مثبت وفقاً لأحدث تقرير إحصائي لعام 2018 أصدره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء هو 25.8% لكن هذا الرقم لا يعطي صورة واضحة بغير معرفة نسب الأمية وفقاً للشرائح العمرية إذ تفاوتت نسبة الأمية فتكون أعلى بين كبار السن مقارنة

معروف أن هناك ضوابط ومعايير لاستخلاص الأرقام والإحصاءات لدى المتخصصين، لكن يكفي لمن يستند إليها أن يدعمها بالمصدر الذي أعدها، والأهم أن يكون لهذا المصدر موثوقية مهنية أو بحثية سواء كان مؤسسة أو فرداً، وأن يحدد النطاق الزمني أو الجغرافي الذي يغطيه الرقم. لكن علينا في كل الأحوال أن نتوقع اختلاف دلالة الأرقام بحسب ما يرتبط بها من سياقات موضوعية وبحسب طرائق استخدامها وتفسيرها. هنا تتحول الأرقام من مجرد ظاهرة كمية صماء إلى ظاهرة نوعية ناطقة. فحين نذكر مثلاً حجم الانفاق على التعليم في مصر فإن دلالاته ستختلف بحسب نسبة هذا الانفاق من الناتج الإجمالي المحلي أو من الموازنة السنوية للدولة. فالإنفاق العام للدولة على التعليم بلغ في مصر في العام 2019/2018 طبقاً للموازنة العامة للدولة 115 مليار و667 مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة 8.1% من إجمالي الانفاق العام (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء مصر في أرقام 2020) لكن نسبة هذا المبلغ من إجمالي الناتج المحلي تمثل 2.5%. كما يظل مؤشر حجم الإنفاق على التعليم غير كاف في دلالاته عند المقارنة مع الدول الأخرى ما لم نأخذ في الاعتبار الوزن السكاني. فلا تسوغ مثلاً المقارنة الحسابية الصماء بين نصيب الطالب المصري من الانفاق السنوي على التعليم مع نظيره في دول مثل الإمارات أو الكويت أو الدانمارك أو فنلندا والتي لا يجاوز عدد سكانها 5% تقريباً من عدد سكان مصر، بل إن المبلغ المخصص للإنفاق على تطوير التعليم لا يبدو بذاته معياراً كافياً للاهتمام بالتطوير لأننا قد نكتشف مثلاً أن 90% من هذا المبلغ مخصص لمرتبات أعضاء هيئة التدريس والأجهزة الفنية والإدارية والنفقات الثابتة الأخرى فلا يتبقى إلا أقل القليل للإنفاق على جوانب عملية التطوير ذاتها. من هنا

الحضر يتمدد والريف ينكمش

68% من سكان العالم بالمناطق الحضرية في 2050

جمال محمد غيطاس

لكي تحل محل أشكال الحياة والإقامة والعمل الأخرى، وإن لم تفلح في القضاء عليها تمامًا. لكنها على وجه اليقين قادت العالم نحو حقبة تاريخية جديدة تسيطر عليها أنماط حديثة من الحياة الحضرية، والإقامة والعمل في مدن ذات تكوين خاص يتناسب مع مستجدات الحياة، وبخاصة فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي وسهولة عمليات الاتصال والتواصل على نطاق واسع. من الجوانب التي رصدها العديد من المفكرين والباحثين أن الاتجاه نحو التحضر يتم الآن بمعدلات أعلى في المجتمعات الأقل تطورًا عنه في الدول الأكثر تقدمًا، وهو أمر منطقي نظرًا لانعدام الخدمات الإنسانية والاجتماعية والصحية في المناطق الريفية من تلك المجتمعات. كذلك يلاحظ أن التزايد السكاني فيما يعرف باسم المدن العملاقة قد بدأ يتباطأ نسبيًا، أو ربما يتوقف في بعض الحالات، على العكس من كل توقعات

مليوناً من سكان الحضر والصين 255 مليوناً ونيجيريا 189 مليوناً بحلول عام 2050. وتمثل طوكيو أكبر مدينة في العالم حيث يبلغ تعداد سكانها 37 مليون نسمة، تليها نيودلهي بـ 29 مليون نسمة، وشانغهاي بـ 26 مليون نسمة، ومكسيكو سيتي وساو باولو، وكل منهما يبلغ عدد سكانه 22 مليون نسمة. فيما يبلغ عدد سكان القاهرة ومومباي وبكين ودكا اليوم ما يقرب من 20 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبدأ سكان طوكيو بالانحدار بحلول عام 2020، في الوقت الذي ستستمر دلهي في النمو لتصبح أكبر مدينة من حيث عدد السكان في العالم في حوالي عام 2028، وعلى الرغم من انخفاض مستوى التحضر نسبيًا في آسيا، إلا أنها تشكل موطنًا لحوالي 54% من سكان الحضر في العالم، تليها أوروبا وأفريقيا بنسبة 13% لكل منها.

في عام 1950 كان 70% من سكان العالم يقطنون بالمناطق الريفية، و30% يقطنون بالمناطق الحضرية، وبحلول 2050، يتوقع أن ينقلب الوضع، ليصبح 68% من السكان يقطنون بالمناطق الحضرية، و32% فقط يقطنون بالمناطق الحضرية، الأمر الذي يدل على أن القرن الممتد من 1950 الي 2050، قاد العالم إلى أكبر حركة تمدد للمناطق الحضرية، طوال التاريخ المعروف للبشرية، وهي حركة ظهرت خلالها المدن والمجتمعات الحضرية بكل تنظيماتها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المترابطة والمتكاملة، وانتهت بظهور المدينة العملاقة، وباتت تمهد لظهور " المدينة الإقليمية".



2015، وسيستمر الأمر بالمعدل نفسه للمرة الثانية خلال الفترة من 2028 الي 2041، حينما يبلغ عدد سكان المناطق الحضرية 6 مليارات، وبذلك يكون المليار الرابع والخامس والسادس من سكان المناطق الحضرية، قد استغرقوا الفترة نفسها وهي 13 عاما.

يرصد التقرير ظاهرة التمدد الحضري والانكماش الريفي، بطريقة أخرى قائمة على نصيب كل منهما من سكان العالم بالنسبة المئوية، فيقول أنه في العام 1950، كانت المناطق الريفية تستوعب 70% من سكان العالم، والمناطق الحضرية 30%، وكان العالم ريفي المظهر، وفي عام 2018 تساوى الطرفان تقريبا، مع ميل طفيف لصالح المناطق الحضرية، التي قلبت الوضع وباتت تستوعب 55% من سكان العالم، فيما انحسرت حصة المناطق الريفية من السكان الي 45%، والمؤشرات تقول أن التمدد الحضري والانكماش الريفي آخذان في التسارع، لتصل حصة المناطق الحضرية الي 60% من سكان العالم بحلول عام 2030، مقابل 40% للمناطق الريفية، ثم تتواصل الظاهرة ليحل 2050 والمناطق الحضرية بها 68% من سكان العالم، فيما تنكمش حصة المناطق الريفية إلي 32% فقط.

في داخل هذا التوجه العام، توجد العديد من التفاصيل الجديرة بالملاحظة، منها على سبيل المثال أنه من المتوقع أن تكون الزيادات المستقبلية في حجم سكان الحضر في العالم مركزة بدرجة عالية في عدد قليل من البلدان، وأن ما يقرب من 90% من هذه الزيادة تحدث في آسيا وأفريقيا، وستشكل الهند والصين ونيجيريا معا 35% من النمو المتوقع لسكان الحضر في العالم بين عامي 2018 و2050. ومن المتوقع أن تضيف الهند 416

تشير تفاصيل أحدث تقرير أصدرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة حول «أفاق التحضر في العالم»، إلى أن رحلة العالم نحو «المظهر الحضري»، بدلا من «المظهر الريفي»، بدأت تشهد تسارعا منذ خمسينيات القرن الماضي، وتحديدًا منذ العام 1959، الذي شهد وصول عدد سكان المناطق الحضرية إلي مليار شخص، أي أن البشرية طوال تاريخها وحتى العام 1959، أضافت مليار واحد فقط داخل المناطق الحضرية، لكن الأمر تغير جذريا بعد ذلك، فبحلول عام 1985، كان عدد سكان المناطق الحضرية قد ارتفع الي 2 مليار شخص، أي أن المليار الثاني الذي ظهر بالمناطق الحضرية لم يستغرق سوي 26 عاما فقط.

تسارعت الدورة أكثر وتقلص زمن الوصول الي المليار الثالث إلي النصف تقريبا، فبحلول عام 2002، كان عدد سكان المناطق الحضرية قد اصبح 3 مليارات شخص، وبذلك استغرق المليار الثالث 17 عاما فقط، مقابل 26 عاما للمليار الثاني، أما المليار الرابع فاستغرق 13 سنة فقط، حيث بلغ عدد سكان المناطق الحضرية 4 مليارات بحلول عام 2015، مما يدل على حدوث قدر من الهدوء في التمدد الحضري والانكماش الريفي خلال الفترة من 2002 الي 2015، مقارنة بالفترة من 1985 الي 2002.

التوقعات الواردة بالتقرير حول الفترة المقبلة، تقول أنه المليار الخامس سيستغرق ظهوره 13 سنة اخري، ليصبح عدد سكان المناطق الحضرية 5 مليارات في عام 2028، ليصبح معدل النمو في عدد قاطني المناطق الحضرية خلال الفترة من 2015 الي 2028، مساويا للمعدل الذي ساد خلال الفترة من 2002 الي



العلماء، التي كان يُخشى أن تسيطر على اتجاهات البناء الحضري في العالم بشكل عام، وبعض التفسيرات التي تناولت هذا الأمر، تذهب إلي أن أطراف بعض المدن بدأت تتمدد إلى مناطق شاسعة تتناثر فيها التجمعات السكانية، ليظهر نمط «المدينة الإقليمية»، أو المدينة الواحدة التي تُولف إقليمًا متكاملًا يضم مناطق خضراء تفصل بين هذه التجمعات السكانية التي تقطنها العائلات التي تفضل الابتعاد عن الاكتظاظ السكاني والهروب من البيئة الخائفة. مستفيدة في ذلك من التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والتواصل الإلكتروني، الأمر الذي يوفر على السكان مشقة التحرك والانتقال.

لا يمكن اعتبار ظاهرة تمدد المناطق الحضرية، وانكماش قاطني المناطق الريفية، مجرد انتقال جغرافي وتغيير مكاني، طال بضعة مليارات من البشر عبر قرن من الزمان، بل هي في الجوهر تعبير عن تغيير عميق في المسيرة الإنسانية، فقد عاش الإنسان خلال معظم فترات التاريخ في تجمعات ذات طابع ريفي تعتمد على الجمع والالتقاط أو الصيد أو القنص أو الرعي والزراعة المتنقلة، ثم ظهر أسلوب الحياة ذات الممارسات المستقرة والمكثفة، شديدة الارتباط بالأرض بصفة دائمة، وهي خطوة مهدت لظهور المدن والمجتمعات الحضرية، التي لم تكف منذ ظهورها عن الزحف الحثيث بسرعة ومثابرة

(3) مؤشرات لثلاثة محاور تنموية عربياً

محمود سلامة

(75)، وتونس (87)، ولبنان (88)، والجزائر (89)، ومصر (93). لا غرو أن التباين في تصنيف الدول العربية بين كل من تقرير التنافسية العالمية، ونظيره الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، مرجعه اختلاف المنهجية التي تعتنقها كل جهة في التصنيف، بل إن المنهجية تختلف في التقرير الواحد من سنة لأخرى، وهو ما حدث بالفعل في تقرير التنافسية العالمية، فانسدل (103) مؤشراً فرعياً من عوامل التنافسية الأربعة الرئيسية في 2019 بعد ما كانت (98) مؤشراً في 2018. حيث أضيفت (6) مؤشرات جديدة تعكس استدامة التنمية واستقرار سياسات ورؤية الحكومة والتكيف مع رقمية الأعمال، فضلاً عن إلغاء أحد مؤشرات الأسواق. تتكامل إحصاءات المؤشرات الثلاثة

أهداف التنمية المستدامة. وقد أشار الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2020 - الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) - إلى موقع الدول العربية من التنافسية عالمياً، حيث رصد التقرير تنافسية (63) دولة فقط علي مستوى العالم تخلصهم أربع دول عربية، وهم؛ الإمارات التي حلت في الترتيب (9)، تلتها قطر لتحل في المرتبة (14)، ثم السعودية (24)، وأخيراً الأردن (58). وتعتمد منهجية هذا المؤشر على أربعة عوامل رئيسية وهي الأداء الاقتصادي للدولة، وكفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، البنية التحتية. وبمنهجية أخرى، يُطلق المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) سنوياً، تقرير التنافسية العالمية، والذي يَصْطَلح بتصنيف (141) دولة مُعْتَمداً على أربعة عوامل رئيسية

رُبما تكون الإحصاءات هي الوسيلة الأهم التي تُجيب على التساؤل المُتعلق بمسار قطار التنمية المُستدامة في الدول العربية، هناك العديد من المؤشرات الإحصائية التي ترصد التنمية المُستدامة بشكل عام، إلا أن ثلاثة منها تتكامل مع بعضها البعض لتعطي مدلولاً لا ينفك عن واقع الدول العربية في 2020. ألا وهي التعليم اللائق، ورقمنة الخدمات، وتنافسية الدول العربية عالمياً.



عدد الاستشهادات العلمية للجامعة.

رقمنة الخدمات
على صعيد الرقمنة كشفت جائحة كورونا عن ضرورة بل حتمية التحول الرقمي للحكومات حتي تتمكن الأخيرة من تقديم الخدمات الأساسية للمواطن لا سيما التعليم عن بعد، وقد رصد تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية 2020 تصنيف الدول العربية إقليمياً وعالمياً. حيث يوزع مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية - الذي يقيس تطور أتمتة الحكومة بتقييمها بين (0) و(1) - الدول إلى أربع فئات، المرتفعة جداً والتي تستحوذ على تقييم بين (1 - 0.75)، والمرتفعة ويكون تقييمها بين (0.75 - 0.5)، والمتوسطة (0.5 - 0.25)، والمنخفضة (0.25 - 0). وفي الفئة المرتفعة جداً جاءت خمس دول عربية جميعها من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وكان ترتيبها على الصعيد العالمي كما يلي: الإمارات (21)، البحرين (38)، السعودية (43)، الكويت (46)، عُمان (50). بينما حلت ست دول أخرى في مستويات أقل، حيث جاءت قطر في الترتيب (66)، تونس (91)، المغرب (106)، مصر (111)، الأردن (117)، والجزائر (120). وذلك من مجموع (193) دولة شملهم المؤشر.

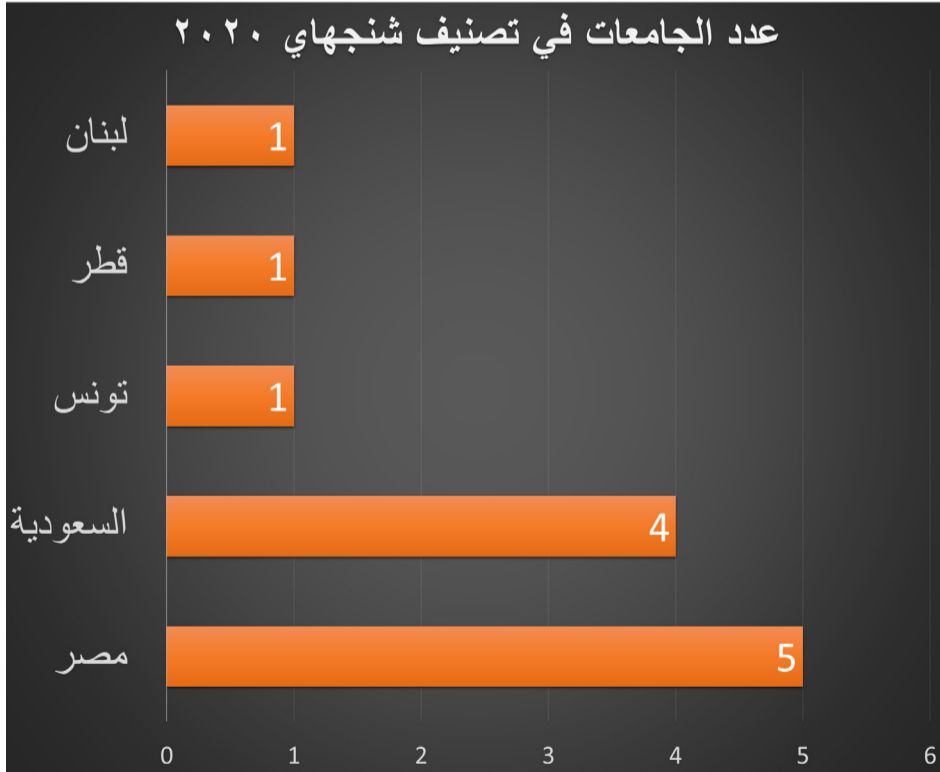
تنافسية الدول العربية عالمياً

ترتكز التنافسية على بيئة سياسية توفر لرأس المال البشري والموارد الطبيعية إمكانات الارتقاء بالإنتاجية، وتعزيز الاقتصاد بكافة قطاعاته عبر تحوله إلى اقتصاد قائم على المعرفة ودعم الابتكار من ناحية، والبحث والتطوير وتعزيز إطار التشريعات في القطاعات الرئيسية من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى رفع مستويات الازدهار وبلوغ

التعليم اللائق

التعليم اللائق ضرورة لا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي فقط وإنما أيضاً للمشاركة في التنمية المستدامة وإحداث تحولات إيجابية وفعالة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. هذا النوع من التعليم يُقدم أفراداً مُجهزين للإدماج مباشرة في عجلة الإنتاج، وفي هذا الإطار لا يُمكن بحال أن نغفل واقع الجامعات في الدول العربية، إذ ضمّن تصنيف شنغهاي 2020 جامعات (5) دول عربية تقدمتهم مصر بتصنيف (5) جامعات. احتلت جامعة القاهرة الترتيب (401)، تلتها الإسكندرية (الترتيب 701)، ثم عين شمس والمنصورة في الترتيب (801)، وأخيراً الزقازيق في الترتيب (901). ثم السعودية: صنّف فيها (4) جامعات وهم جامعة الملك عبد العزيز التي احتلت الترتيب (101) عالمياً والأولى عربياً، تلتها الملك سعود في الترتيب (151)، ثم جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا (201)، وأخيراً الملك فهد للبترول والمعادن بالترتيب (401). ثم لبنان وتونس وقطر، لم تصنّف في كل منها سوى جامعة واحدة فقط، وهم على التوالي، الجامعة الأمريكية في بيروت التي احتلت الترتيب (601)، وجامعة قطر بذات الترتيب، وجامعة تونس المنار التي احتلت الترتيب (901)، وفقاً للشكل رقم (1). بناءً على ذلك خرجت جامعات (17) دولة عربية من أفضل (1000) جامعة على مستوى العالم في تصنيف شنغهاي الصيني الذي يعتمد على منهجية خاصة في التصنيف من بينها عدد الجوائز العالمية الممنوحة لخريجي الجامعة أو أعضاء هيئتها التدريسية كجائزة نوبل علي سبيل المثال، وعدد الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المرموقة، فضلاً عن

عدد الجامعات في تصنيف شنغهاي 2020



السابقة لإعطاء صورة مُقاربة لواقع الدول العربية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتموضعها بالنسبة للعالم، ولعل تلك الإحصاءات تبرر توصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، بأنه أصبح من الضروري التكامل في السياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والعمل بشكل فعال نحو الارتقاء بمستوى الفرد والدولة.

وهم: البيئة الاقتصادية التمكينية والموارد البشرية، الأسواق، بيئة الابتكار. ووفقاً لآخر تقرير عن عام 2019، احتلت الإمارات العربية المتحدة الترتيب (25)، تلتها قطر (29)، ثم السعودية (36)، والبحرين (45)، والكويت (46)، وسلطنة عمان (53). بناءً عليه استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب الأفضل عربياً، ثم جاء بعد ذلك الأردن في الترتيب (70) عالمياً، والمغرب